

مذكرة الحكومة الفرنسية إلى الحكومات العربية

بشأن وضع القدس كعاصمة لإسرائيل*

أيلول/سبتمبر 1966

إن موقف الحكومة الفرنسية بالنسبة للقدس ما زال كما هو وإن حضور ممثليها إليها لا يعني بأي حال من الأحوال اعترافاً بضم أي جزء من منطقة القدس سواء للأردن أو لإسرائيل، وأنها تعتبر القدس جغرافياً وقانونياً منطقة دولية حسب قرارات الأمم المتحدة. وإن القنصل الفرنسي في القدس مستقل عن السفارة الفرنسية في عمان وتل أبيب، وإن اتصاله المباشر هو بوزارة الخارجية الفرنسية في باريس. ولهذا السبب لا يقوم خطاب التعيين لدى الحكومتين، وتنحصر دائرته القنصلية باختصاص حاكم القدس العربية وحاكم القدس المحتلة.

أما بخصوص دعوة إسرائيل سفراء الدول المعتمدة لديها لحضور الاحتفال بافتتاح مبنى الكنيست، فلقد تلقى البرلمان الفرنسي هذه الدعوة. وفي حال تلبيتها، فإن ذلك لا يعني اعتراف فرنسا بالقدس عاصمة لإسرائيل. والاعتراف لا يكون إلا بانتقال السفير الفرنسي من تل أبيب إلى القدس، وبإغلاق القنصلية الفرنسية في القطاع الإسرائيلي من تلك المدينة.

*المصدر: "وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة، 1839 - 1987"، (تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، 1987)، ص 227.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>